الأمم المتحدة

A/C.2/57/SR.25

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
29 November 2006
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد سوازو ..... (هندوراس)

فيما بعد: السيد بنملوك (نائب الرئيس)(المغرب) .....(المغرب)

فيما بعد: السيد فان دير بلويجم (نائب الرئيس) ..... (بلجيكا)

فيما بعد: السيد سوازو (الرئيس) ..... (هندوراس)

المحتويات

البند ٩٦ من جدول الأعمال: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

02-67429 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٩٦ من جدول الأعمال: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (A/57/496)

١ - **السيد شودري** (الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة): قدم تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٧/٥٦ المتصل بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البدان نموا (A/57/496). ويعرض التقرير موجزا للخطوات التي اتخذت من أجل بدء العمل في مكتب الممثل السامي وما اضطلعت به مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والهيئات المتعددة الأطراف من أجل إدماج برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا ضمن برامج عملها وضمن العمليات التي تضطلع بها على الصعيد الحكومي الدولي، والتنسيق والتعاون فيما بين المكتب ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، والدعم المقدم من الدول الأعضاء لمكتب الممثل السامي وتعاون هذه الدول معه.

٢ - وقال إن المشهد العالمي الذي استجد منذ اعتماد إعلان وبرنامج عمل بروكسل منذ أكثر من سنة، يدعو إلى إيلاء أقل البلدان نموا اهتماما خاصا. وبالرغم من التدابير الخاصة المدرجة في برامج العمل المعتمدة في الثمانينات والتسعينات، فإن التنمية في هذه البلدان في واقع الأمر، ما زالت بعيدة المنال. ولا يزال معظم السكان يعيشون في فقر مدقع، ولم يبد العديد من هذه البلدان سوى أداء ضعيف في تحقيق أهداف إعلان الألفية، رغم التغيرات الكبرى في مؤشراتها الاقتصادية. كما أن تدفقات الموارد الصافية الإجمالية في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ انخفضت عما كانت عليه في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨. وبالأخص، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية عام ١٩٩١ من ٠,٠٩ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للجهات المانحة إلى ٠,٠٥ في المائة عام ٢٠٠١. وينبغي زيادة المساعدة الرسمية لأقل البلدان نموا زيادة كبيرة، بغية تمكينها من تحقيق هدف القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٥ وتحقيق تنمية مستدامة ونمو اقتصادي مطرد.

٣ - واستطرد الممثل السامي قائلا إنه منذ استلام مهامه في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وبالرغم من عدد الموظفين المحدود، اتخذ المكتب بغية بدء العمل، عددا من الخطوات التي من بينها تجدر الإشارة إلى تحضير واعتماد الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، وإقامة علاقات عمل مع المكتب والإدارات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وتقديم تقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ابتداء من سنة ٢٠٠٣ في إطار الاستعراضات السنوية لبرنامج عمل بروكسل، والتشاور مع الدول الأعضاء والتحضير لمؤتمر كوتونو الوزاري وللمؤتمر الوزاري الدولي المعني بالتعاون في مجال النقل العابر. ويتوقع المكتب أن يكون له دور في مجال الدعوة عن طريق الإعلان عن المسائل التي تواجه مجموعات البلدان الثلاث. وسيعبئ التأييد الدولي حول مسائل القضاء على الفقر، وبناء القدرة ودفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتعزيز التكامل التدريجي العالمي للمجموعات الثلاث. وسيساهم كذلك في تنفيذ الأهداف الإنمائية ذات الصلة التي حددت في إعلان الألفية.

٤ - واستطرد قائلا إن أولوية المكتب المبدئية كانت إقامة اتصالات ووضع ترتيبات للعمل مع جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ برنامج عمل بروكسل، مع إيلاء اهتمام خاص بكيانات منظومة الأمم المتحدة. وكان منذ إعداد التقرير، قد وجّه كلمة إلى الدورة التاسعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية وإلى الدورة الثالثة والعشرين بعد المائة لمجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)، وعقد مناقشات

موضوعية مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومع رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وقدم محاضرة خاصة في الجلسات العامة للدورة الاستثنائية الخامسة والثلاثين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لأفريقيا وعقد اجتماعا مع كبار المسؤولين في البنك الدولي ومع رئيس لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأضاف أن المكتب أقام اتصالات مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تتخذ من نيويورك وجنيف مقرا لها، وقرر العمل على إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الاتصالات وعلى التعاون المتبادل في المستقبل. كما بدئ بالتعاون مع القطاع الخاص. وفي اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى المتصل بتنمية الأعمال التجارية المستدامة في أقل البلدان نموا الذي انعقد في إطار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، عقدت مناقشات عملية جمعت رؤساء زهاء خمسين شركة كبرى وجهات مانحة وأقل البلدان نموا.

٥ - وأضاف قائلا إن مكتبه كان يعمل بشكل وثيق الصلة مع الدول الأعضاء وأمانات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات متعددة الأطراف بشأن إدراج تنفيذ برنامج عمل بروكسل في صلب أنشطتها الرئيسية. وبهذا الصدد فإن مجلس الأغذية والزراعة والمؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا قرارا إيلاء اهتمام خاص بتنفيذ برنامج العمل في إطار برامج عمل كل منهما. كذلك أنشأ عدد من المنظمات في منظومة الأمم المتحدة بالفعل مراكز للتنسيق لصالح اقل البلدان نموا. وشرعت هذه البلدان نفسها في تعبئة قدراتها من أجل تنفيذ برنامج العمل. كما سمح المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا الذي نظم في كوتونو في آب/أغسطس ٢٠٠٢ من قبل حكومة بنن لأقل البلدان نموا بتأكيد التزامها السياسي في تنفيذ برنامج العمل بفعالية.

٦ - واستطرد قائلا، من ناحيتهم، واصل شركاء التنمية الدوليون معالجة شواغل أقل البلدان نموا، التي حظيت باهتمام خاص في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وفي المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المنعقد في مونتيري في آذار/مارس ٢٠٠٢. وأخذ مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي انعقد في كناناسكيس في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في الحسبان مسائل أقل البلدان نموا، ووافق بالأخص على وصول سلع أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون سداد رسوم ما أو الخضوع لأية حصص، وإضافة بليون دولار إلى الصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وزيادة استخدام المنح بدلا من القروض فيما يتصل بالبلدان الأشد فقرا والتي تعاني من الديون. كذلك أخذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة شواغل أقل البلدان نموا في الحسبان.

٧ - في الختام، أكد التقرير أنه، في الوقت الذي تتحمل فيه أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة المسؤولية الأساسية، فإنه لا يمكنها تحقيق الأهداف المحددة دون مؤازرة ودعم شركائها في التنمية. وانتقل التقرير إلى إعادة تأكيد التزام الأمين العام بتنسيق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة ككل لجهود التنمية لتلك المجموعات الثلاث الأكثر ضعفا.

٨ - وأعلن أنه في ذلك الصباح نفسه، بدأ العمل بموقع المكتب على شبكة الإنترنت بشكل رسمي، ويتضمن صفحة رئيسية للمكتب وثلاث صفحات محددة تتصل بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة. وأدرج فيها معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ برامج لصالح هذه الدول. كما يتوقع المكتب بدء العمل بمنتدى مفتوح للشراكة في المقر، ويهدف إلى إحاطة الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين علما بشكل

دوري بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بروكسل الذي تضطلع به هيئات الأمم المتحدة.

٩ - وقال إنه من الهام الاستفادة من التجربة المكتسبة في إدارة أول برنامجين لصالح أقل البلدان نموا عند تنفيذ برنامج العمل الراهن، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة التزام هذه البلدان التزاما قويا، إلى جانب دعم المجتمع الدولي. ويتعين أن تتوفر خطة تشغيلية محددة بوضوح تذكر بدقة أنشطة أصحاب المصلحة ودورهم، مع ترتيبات فعالة لتنسيق ورصد واستعراض التقدم المحرز في عملية التنفيذ.

١٠ - وتابع كلامه قائلا إن عبء الديون التي تثقل كاهل أقل البلدان نموا تستحق أن تحظى باهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي. كما أن هذا العبء أضحى لا يطاق مع ازدياد انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) حتى صارت الحالة حرجة في عدد من هذه البلدان التي بدأت تشعر بأثره الخطير على الجهود التي تبذلها في سبيل التنمية. وأضاف أن هناك علاقة متبادلة واضحة بين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان ذات المعدلات العالية للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). كما أن ''تقرير برشلونة'' الذي عمم مؤخرا من قبل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بنقص المناعة البشرية/الإيدز أشار أيضا إلى أن تخفيض عبء الديون سيساعد في مكافحة مرض الإيدز في البلدان التي هي في أمس الحاجة لذلك، لأن الخدمة السنوية للدين تُقلِّص بصورة عامة المخصصات المطلوبة لمكافحة هذا الوباء. ووجه دعوة قوية إلى المجتمع الدولي لاتخاذ تدابير عاجلة لإلغاء جميع ديون أقل البلدان نموا والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

١١ - وأخيرا أشار إلى تصميم مكتبه على صياغة الشراكة الشاملة الضرورية لتنفيذ برنامج عمل بروكسل. وقال في هذا الإطار إن الشهور القادمة ستكون حاسمة فيما يتعلق بإقامة منتديات ومراكز للتنسيق رفيعة المستوى على الصعيد القطري، ولا سيما في أقل البلدان نموا. كما ينبغي على الشركاء في التنمية اتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل تنفيذ الالتزامات التي عقدوها في بروكسل بصورة فعلية. وكما بيّن الأمين العام في الكلمة الافتتاحية التي وجهها إلى الدورة الحالية للجمعية العامة، فإن اعتماد إجراءات متعددة الأطراف هو وحده ما يتيح لأقل البلدان نموا أن تجد الفرصة للإفلات من بؤس الفقر والجهل والمرض.

١٢ - تولى السيد بنملوك (المغرب)، نائب الرئيس رئاسة الجلسة.

١٣ - **السيد كاربيو غوبيا** (فترويلا): تحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فشدد على الحاجة إلى التنسيق والرصد والمتابعة الفعالة في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، وحث على تقديم االأموال اللازمة لتشغيل مكتب الممثل السامي، وقال إن دعم المجتمع الدولي وبالأخص الموارد المالية والمساعدة التقنية ستضمن نجاح المتابعة التي يجب أن تركز على تقييم التقدم الاقتصادي والاجتماعي المحرز في تنفيذ الالتزامات من جانب أقل البلدان نموا نفسها ومن جانب البلدان المانحة بطبيعة الحال.

١٤ - وتابع كلامه قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعتقدان أن إنشاء آلية ما لتوجيه الأموال لتنفيذ برنامج العمل ستكون مفيدة جدا لأنها ستسهل لحد كبير مهمة تنسيق المبادرات على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي. وهي تحبذ بصورة خاصة إنشاء صندوق استئماني لأقل البلدان نموا وتدعو الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص إلى التبرع لهذا الصندوق فور إنشائه.

١٥ - واستطرد يقول، إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤكد نداءها إلى المؤسسات والمنظمات في منظومة الأمم المتحدة وبالأخص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمؤسسات المالية الدولية كي تأخذ مختلف عناصر برنامج العمل في الحسبان عند قيامها بأنشطتها. وأخيرا ينبغي الإقرار بالعمل الذي أنجزته الأونكتاد ضمن ولايتها لتنفيذ برنامج العمل، ويتعين حثها على القيام بالمزيد في هذا المجال.

١٦ - **السيد موسبي** (الدانمرك): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي وبلدان وسط وشرق أوروبا المنتسبة إليه (إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا) والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فأكد مجددا الأهمية الكبيرة التي يوليها الاتحاد الأوروبي لبرنامج العمل المتعلق بأقل البلدان نموا، والمستند إلى الشراكة والمسؤولية المتبادلة والمتقاسمة. وأعرب عن التزام الاتحاد الأوروبي بالمساهمة في تلك الشراكة، قائلا إن الاتحاد قد اتخذ بالفعل مبادرة من طرف واحد بأن يفتح أسواقه لمنتجات تلك البلدان، كما تعهد بتوحيد المساعدة المقدمة إليها. إلا أن تنفيذ برنامج العمل يعتمد أولا وقبل كل شيء على إدماجه في الاستراتيجيات الوطنية لتخفيف وطأة الفقر.

١٧ - وكان لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة دور هام تؤديه في تنفيذ برنامج عمل بروكسل. وهو دور حيوي لكفالة استنفار جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة وتنسيق جهودها، من أجل تيسير التنفيذ المنسق لبرنامج العمل ومتابعته ورصده، على أساس مكتب الممثل الرفيع المستوى، الذي أُنشئ حديثا وكُلف بممارسة أعمال الرقابة والتنسيق والاستعراض والتقييم فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل، وبإقامة آلية رصد لا تشكل ازدواجا بل تكملة لعمل الآليات القائمة فيما يتعلق برصد التقدم المحرز تجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتبليغ عنها. ولتحقيق تلك الغاية يتعين على المكتب أن يواصل تقوية وتعزيز الروابط المنهجية مع منظمات الأمم المتحدة المختلفة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، كما يجب أن يكون المكتب قادرا على الاستفادة بشكل كامل من نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة. ويتعين تنفيذ برنامج العمل وتوضيح أثره على الصعيد المحلي، مما يعني أن معلومات المرجع المتعلقة بالتقدم المحرز يجب الحصول عليها من ذلك المجال.

١٨ - وسيقوم مكتب الممثل الرفيع المستوى، في إطار ولايته، بتنفيذ أعمال الرقابة على برنامج عمل بروكسل وتعميمه في مجالات العمل الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة. وأعرب الاتحاد الأوروبي عن ترحيبه بمقررات عدد من منظمات من منظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك اليونيسيف والبرنامج الإنمائي وبرنامج السكان والأونكتاد، المتعلقة بتعميم برنامج العمل في مجالات أنشطتها الرئيسية، وعن تشجيعه لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى ومؤسسات بريتون وودز على أن تحذو ذلك الحذو.

١٩ - وختاما قال المتحدث إن تنفيذ برنامج العمل شكّل جزءا من السياق الأوسع لعدة مؤتمرات رئيسية واجتماعات قمة، مع اعتبار إعلان الألفية إطارا شاملا لها. وأضاف أن الجهود المشتركة للمجتمع الدولي تجاه استيفاء الأهداف الإنمائية للألفية ستنجح فقط إذا أُحرز تقدم ملموس في مجال تخفيف وطأة الفقر المدقع في أقل البلدان نموا.

٢٠ - **السيد الحداد** (اليمن): قال إن هناك وضوحا متزايدا مؤداه أنه بالرغم من مرور ثلاثة عقود منذ بدء العمل على الصعيد الدولي من أجل مساعدة أقل البلدان نموا، وبرغم

الجهود التي تبذلها تلك البلدان نفسها، إلا أن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها معظم تلك البلدان تتمثل في أنها كانت ولا تزال مهمشة داخل النظام الاقتصادي الدولي. ونتجت تلك الحالة عن مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. وبينما لا تنكر الجهود التي بذلها المجتمع الدولي من أجل حل تلك المشاكل إلا أن النتائج ظلت دوما دون مستوى التوقعات. وقال المتحدث إنه يتعين استخلاص دروس من أبرز جوانب القصور، في كل من المبادرات الوطنية والدعم المقدم بواسطة المانحين والآليات المنشأة على مستوى منظومة الأمم المتحدة. وأعرب عن أمل اليمن في أن يساعد مكتب الممثل الرفيع المستوى على التغلب على تلك المشاكل.

٢١ - وقال إن اليمن تؤكد مجددا على أهمية السياسات والتدابير التي جرت الموافقة عليها في إطار برنامج العمل المتعلق بأقل البلدان نموا للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠. إذ لن تتحقق التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا سوى من خلال اضطراد إدماجها في الاقتصاد العالمي، من خلال تعزيز التجارة وفتح أبواب البلدان الصناعية أمام منتجاتها. وسيكون من الضروري أيضا إحداث التغييرات الهيكلية اللازمة في اقتصادات تلك البلدان وكفالة أن تساعد التدابير التي اعتُمدت في بروكسل على حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية المتعددة. ومن المهم على وجه الخصوص أن تزداد مساهمة قطاعي الصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وفي تنويع الصادرات، نظرا إلى أن غالبية أقل البلدان نموا ما زالت مقتصرة على تصدير سلعة واحدة أو سلعتين. ومن الضروري أيضا تعزيز القدرات من أجل حشد الموارد المحلية الضرورية لتمويل البرامج الإنمائية وتحسين الحالة الاقتصادية على الصعيد العالمي.

٢٢ - وتابع كلامه قائلا إن اليمن اعتمدت عدة تدابير تتعلق بتكييف خططها وبرامجها الإنمائية الوطنية مع الاتجاهات الجديدة، في ضوء نتائج قرارات المنتديات الدولية. وأُعد برنامج عمل لتنمية البلد في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، شارك في صياغته عدد من الأطراف المهتمة، بما في ذلك مانحون وممثلون لصناديق وبرامج الأمم المتحدة على الصعيد المحلي. ويرمي برنامج العمل إلى تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين ٦,٥ و ٧,٥ في المائة، وإلى تكثيف الجهود بغية خفض مستوى الفقر من ٣٣ إلى ١٥ في المائة، في عام ٢٠١٠. وسيكون البرنامج بمثابة المرشد للاستثمارات على جميع المستويات، وبخاصة فيما يتعلق بالمساعدة على خفض معدل البطالة وتحقيق المستوى المرغوب من التنمية الاقتصادية، الذي من شأنه أن يفيد في تحقيق رفاه الشعب ورفع مستوى معيشته.

٢٣ - **السيد أديشي** (بنن): تكلم باسم أقل البلدان نموا فوجه الانتباه إلى ضرورة استعراض التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. وفيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية والإدارية والتنظيمية، التي من شأنها أن تدعم برنامج عمل بروكسل، أعرب المتكلم عن ترحيبه بتأسيس مكتب الممثل الرفيع المستوى، وعن الأمل في أن يساعد المكتب على كفالة التنفيذ الفعال والمنسق لبرنامج العمل. وأشاد أيضا بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي قررت تعميم تنفيذ برنامج العمل في برامج عملها، وناشد المؤسسات التي لم تعممه بعد أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن، بغية تحقيق الأهداف المتوخاة، في إطار الأطر الزمنية المتفق عليها. وقال إنه يتعين، الإشارة في ذلك الصدد، إلى أن أقل البلدان نموا قامت بنفسها بتأسيس مكتب تنسيق، ستتولى بنن رئاسته لفترة خمس سنوات ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ويهدف من ذلك إلى تحقيق اتساق الآراء والأفعال والمبادرات في أقل البلدان نموا، من أجل تنسيق برنامج العمل ورصد تنفيذه على الصعيد الوطني، فضلا عن رصد الدعم المقدم من الأصدقاء والبلدان المنتسبة،

ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف، والبلدان المهتمة. وأعرب عن دعوة بلده إلى أن يدعم الجميع ذلك العمل.

٢٤ - وتابع كلامه قائلا إنه مضت بالفعل سنتان منذ اعتماد برنامج عمل بروكسل، لكن لم يحرز تقدم ملموس حتى الآن. ويتضح ذلك من عدم ورود أية إشارة إليه في تقرير الأمين العام. وأكد المتحدث قلق أقل البلدان نموا بشأن إمكانية أن يلقى برنامج العمل المصير نفسه الذي لقيه برنامجان سابقان له، بالرغم من النوايا الحسنة التي أُعرب عنها تجاهه، قائلا إنه يرحب مرة ثانية بها، لكنها تظل مجرّد آمال كاذبة، في الوقت الراهن. وأعرب عن أمل بنن في أن يصبح في الإمكان الانتقال إلى مرحلة تنفيذ برنامج العمل، بعد اعتماد الترتيبات المذكورة وتنفيذ إجراءات تعميمه في برامج عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أنه يتعين إعداد تلك الترتيبات في صيغتها النهائية، في أقرب وقت ممكن، بغية تفادي عمليات التأخير. إذ أن مكتب الممثل الرفيع المستوى لن يتمكن من تنفيذ مهام ولايته في حدود الأطر الزمنية المتصورة، وعلى وجه الخصوص فيما يتصل بتنسيق تنفيذ برنامج العمل، إن لم يجر مده بالعدد الكافي من الموظفين ذوي الكفاءة بشكل فوري.

٢٥ - وأضاف إن أقل البلدان نموا تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ برنامج العمل الجديد - الموضوع الرئيسي للمؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا، الذي انعقد في كوتونو. وهو المؤتمر الذي أعلنت أقل البلدان نموا في نهايته التي تمخضت عن صدور إعلان كوتونو، عن ترحيبها بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يستعرض تنفيذ برنامج العمل بشكل سنوي، استنادا إلى التقارير السنوية التي يتعين أن تتضمن قدر الإمكان، مصفوفات من النتائج الإنمائية التي تتحقق. وحثت هذه البلدان أيضا الأمين العام على تأسيس صندوق استئماني لتوفير الدعم لعملية تنسيق التدابير، التي ستوفر بدورها الدعم والقنوات وجوانب التيسير الأخرى من أجل تنفيذ برنامج عمل بروكسل. ودعا المتحدث شركاء التنمية إلى توفير الدعم لعملية إنشاء ذلك الصندوق وإلى التبرع له بسخاء.

٢٦ - **السيد تشافي** (سويسرا): قال إن برنامج العمل الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا اشتمل على التزامات في مجال السكان والإدارة وبناء القدرات البشرية والمؤسسية والإنتاجية، بالإضافة إلى التجارة والبيئة وحشد الموارد المالية. وأضاف أن تلك المجالات تتفق بشكل كبير مع الأولويات التي حددتها سويسرا في سياق تعاونها النشط مع أقل البلدان نموا.

٢٧ - وقال المتحدث إنه يبدو جليا أن ممارسات الإدارة الجيدة على الصعيدين الوطني والدولي تمثل شرطا مسبقا لتحقيق أية أهداف إنمائية. ومن الضروري أيضا أن تتم المحافظة على ترابط السياسات النقدية والمالية والتجارية والبيئية. ولن يتسنى تطبيق برنامج العمل سوى من خلال إقامة تحالف مؤسسي متعدد الأطراف وواسع النطاق، للصُعُد الوطنية والإقليمية والعالمية، تشارك فيه المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف والقطاعان العام والخاص. وما زال الطريق طويلا أمام تحقيق ذلك الهدف.

٢٨ - وقد اقترحت نُهج بدت واعدة جدا، في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، فيما يتعلق بإقامة حوار بنّاء بين أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. ويتعين، على الصعيد العالمي، أن يتحقق تكامل تنفيذ برنامج العمل الثالث المتعلق بأقل البلدان نموا في ذلك السياق، بجانب تكامله مع مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، من أجل أن يكتسب أهمية أكبر. ويتيح الصعيد الإقليمي إمكانيات مثيرة للاهتمام فيما يتعلق بالتكامل والاقتصادات الكبيرة الحجم، وتوفير مساعدة إنمائية رسمية أكثر فعالية، في نهاية المطاف.

وتستطيع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أداء دور هام تتعين دراسته. وعلى الصعيد الوطني، يظل تأسيس لجان وطنية في أقل البلدان نموا على جانب كبير من الأهمية، وحري بأن يتيح للقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في البلدان المعنية بامتلاك برامج عمل وطنية، في الأجل المتوسط.

٢٩ - وفي ضوء الاعتبارات المذكورة، يستطيع مكتب الممثل الرفيع المستوى أداء دور هام من خلال إلقاء المزيد من الضوء على تنفيذ برنامج العمل وكفالة أن يتم التنفيذ في إطار متماسك ومتكامل. ويتعين أيضا كفالة أن تكون أنشطة التعاون التقني ذات روابط واضحة مع أولويات برنامج العمل التي أعيد طرحها على نطاق واسع في الأطر العالمية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٣٠ - وفي ما يتعلق بالتعاون مع أقل البلدان نموا، قال المتحدث إنه يتعين أن تتمثل إحدى الأولويات في تمكين هذه البلدان من أن تتغلب تدريجيا على القيود التي تحد من إمكانية وصول منتجاتها إلى البلدان الصناعية، نظرا إلى عِظَم إمكانية تحقيق إيرادات في ذلك المجال. وأضاف، في ذلك الصدد، أن الأفضليات المستندة إلى نظام التعرفة لم تحقق النتائج المرجوة فيما يبدو. وأعرب عن اعتقاد سويسرا بأن التكامل الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي يتيح إمكانيات مثيرة للاهتمام، فيما يتعلق بكل من تكثيف التجارة واستقطاب استثمارات القطاع الخاص. إذ تعتمد اقتصادات غالبية أقل البلدان نموا على السلع، التي تعرضت أسعارها إلى تغيرات ذات أبعاد مدمرة، وصلت مستويات لم يشهد لها مثيل من قبل في بعض الحالات، خلال العشرين سنة الماضية. وقال المتحدث، في ذلك الصدد، إنه يتعين على البلدان الصناعية أن تحدث تخفيضات كبيرة في ما تقدمه من دعم للسلع التي تنمو أيضا في البلدان النامية، أو أن تلغي ذلك الدعم.

٣١ - وأخيرا، أعرب المتحدث عن اعتقاد سويسرا بأن تنفيذ برنامج العمل لا يمكن التفكير فيه بدون بذل جهود جادة تجاه منع وحل الصراعات، التي تؤدي حاليا إلى تقويض المبادرات الإنمائية في عدد كبير من أقل البلدان نموا.

٣٢ - **السيد شهاب** (مصر): قال إن أقل البلدان نموا هي المجموعة الأفقر والأضعف في المجتمع الدولي وهي تستحق دعم هذا المجتمع للجهود التي تبذلها لإنجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغلب على ضعفها؛ ويتطلب ذلك اتخاذ تدابير عاجلة لتنفيذ برنامج عمل بروكسل. لقد تحملت أقل البلدان نموا المسؤولية المنوطة بها. وقامت مؤخرا بتنظيم مؤتمر وزاري في كوتونو، حيث أيدت مصر الوثيقة الختامية الصادرة عنه. ودعا المتحدث المجتمع الدولي إلى ترجمة عبارات التضامن التي يكررها لصالح أقل البلدان نموا إلى أفعال.

٣٣ - وتابع قوله، إن مصر، عززت، قدر الإمكان، دعمها إلى أقل البلدان نمواً، ولا سيما في أفريقيا، من خلال تنفيذ عدد كبير من مشاريع التعاون الثنائية والثلاثية الأطراف، بالتعاون مع اليابان بصورة خاصة. كما أن الصندوق المصري للتعاون التقني مع أفريقيا كان في طليعة الجهود المبذولة في سبيل تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرة، وتوفير المساعدة الإنسانية، والتدريب، وزيادة المتاح من القدرات التنظيمية والتقنية والإدارية والبحثية المطلوبة من جانب البلدان الأفريقية في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذات الطابع المؤسسي.

٣٤ - وواصل كلامه قائلاً، إن الوفد المصري يرحب بارتياح بتقرير عام ٢٠٠٢ بشأن أقل البلدان نمواً الذي أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهو يعتقد أنه يتعين على منظمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره أن يدرس

بعناية استنتاجاته وتوصياته. وأنه لا فائدة من إعادة تأكيد الأهمية التي تكتسبها الأهداف الإنمائية للألفية بإنقاص عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ إذا لم يأخذ المجتمع الدولي على عاتقه القيام بالمسؤوليات المنوطة به في المساعدة على تحقيق هذه الأهداف. ومن المناسب بالتالي بذل جهود ملحة لضمان تعبئة المستوى الضروري من المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون والمساعدة على الوصول إلى الأسواق الدولية، لأنه لن يتوفر أبداً لأقل البلدان نمواً ما يكفي من الموارد لفعل ذلك من تلقاء نفسها. ويتعين مساعدة هذه البلدان على الخروج من حلقة الفقر المفرغة التي وقعت فيها، وبناء قدرة العرض وتعزيز الأنشطة المدرة للإيراد.

٣٥ - وترحب مصر بالخطوات التي اتخذها الممثل السامي لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة وتثق في أن مكتب الممثل السامي سيقوم بالإشراف بفعالية على تنفيذ وتنسيق واستعراض ورصد برنامج عمل بروكسل. كما تحيط مصر علماً بالمبادرات التي اتخذها الممثل السامي بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وترحب بدعمه للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقييم التقدم المتحقق واستعراض تنفيذ برامج العمل ذات الصلة. وقال إن الحكومة المصرية مقتنعة بأن مكتب الممثل السامي سيواصل التعاون مع جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة، بغية ضمان التنسيق في جميع أنحاء المنظومة، ومع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لضمان تأييد نظام المنسقين المقيمين لأقل البلدان نمواً في جهودها المبذولة لإدماج أهداف برنامج عمل بروكسل في إطارها الوطني للتنمية بصورة كاملة. ودعا منظمة الأمم المتحدة وجميع البلدان القادرة على القيام بذلك إلى أن تسهم في تعزيز مكتب الممثل السامي.

٣٦ - تولى السيد فان دير بلويجم (بلجيكا) الرئاسة.

٣٧ - **السيد ميزوكامي** (اليابان): قال أن برنامج العمل المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن أقل البلدان نمواً يستند إلى إنجازات العقدين الأخيرين وإلى التصميم على التصدي للتحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. واليابان إذ تدرك أن معظم هذه البلدان تقع في أفريقيا، واقتناعه بأن تحقيق الاستقرار والازدهار في العالم لا يمكن أن يتم إلا بمعالجة مشاكل القارة الأفريقية، فإنها اليابان سوف تستضيف في عام ٢٠٠٤ مؤتمر طوكيو الدولي الثالث المعني بالتنمية في أفريقيا.

٣٨ - واستطرد يقول إنه، فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ترى اليابان أنه إذا تم تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المحدودة المتاحة وإذا تم تطبيق مبادئ الشراكة والمسؤولية الوطنية كما يجب، يمكن للمجتمع الدولي أن يتحرك باتجاه تحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل. وأشار بهذا الصدد إلى أن اليابان تقدم خمس إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية. وتعتقد اليابان، فيما يتعلق بالنظام التجاري الدولي، أن النظر إلى مشاغل أقل البلدان نمواً خلال ضمان قواعد التجارة المتعددة الأطراف وتوسيعها هو أمر حاسم، لذلك قررت اليابان إعادة النظر في تشريعاتها الجمركية بغية توسيع شمول منتجات أقل البلدان نمواً ضمن إطار المعاملة المعفاة من الرسوم الجمركية ونظام الحصص. وإن تخفيف عبء الديون الخارجية للبلدان الفقيرة هو أيضاً مسألة حاسمة. لذلك قررت اليابان منذ سنتين تخفيض ما نسبته ١٠٠ في المائة من المطالبات السليمة غير المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية إضافة إلى مطالبات المساعدة الإنمائية الرسمية، والمساهمة بـ ٢٠٠ مليون دولار للصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٣٩ - **السيد كولبي** (النرويج): أشار إلى أن المبادئ الأساسية لبرنامج العمل المعتمد في بروكسل هي مسؤولية وطنية ومسؤولية الشراكة بين أقل البلدان نمواً والجهات

المانحة الدولية. وأضاف أن الوفد النرويجي، بهذا الصدد، يرحب بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وآلية استعراض الأقران ويعتبر أنه ينبغي لأقل البلدان نمواً أن تأخذ على عاتقها المسؤولية الرئيسية للتنمية فيها. إلا أنه شدد مع ذلك، على أنه يتعيّن على الجهات المانحة الدولية مساعدتها في تنفيذ برنامج العمل وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن الحكومة النرويجية قد أوفت بالتزاماتها بهذا الصدد بإلغاء الضرائب والرسوم الجمركية عن منتجات أقل البلدان نمواً وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتعزيز الدعم لتخفيف عبء الدين وزيادة الموارد المتاحة لتشجيع الاستثمار في أقل البلدان نمواً. وشدد على أهمية انخراط القطاع الخاص في شراكة دولية واسعة للنمو الاقتصادي والتنمية في أقل البلدان نمواً. وأضاف أنه ينبغي للبلدان المانحة أن تشجع الاستثمارات الخاصة في أقل البلدان نمواً، التي ينبغي بدورها أن تؤمن بيئة محلية ملائمة لتعبئة الموارد الوطنية والدولية.

٤٠ - وواصل كلامه قائلاً إن تنسيق الموارد القليلة المتاحة واستخدامها الفعال هما من البارامترات الأساسية لإنجاز الأهداف المبينة في برنامج عمل بروكسل، كما ينبغي لجميع السياسات والإجراءات المتخذة من جانب الجهات المانحة وأقل البلدان نمواً على السواء أن ترتبط بالخطط الإنمائية وورقات استراتيجية الحد من الفقر في البلدان المعنية. ويمكن لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة أن يكون ذا نفع جم في هذا الاتجاه مستفيداً بشكل كامل من نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين. كذلك يمكن لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يلعبا أيضاً دوراً هاماً في تنفيذ برنامج العمل، ومن الضروري ضمان تعاون هذه الهيئات بشكل كامل مع مكتب الممثل السامي وتوزيع المهام بصورة واضحة فيما بينها.

٤١ - **السيد تشياه** (ماليزيا): أشار إلى أن وفده يؤيد البيان الذي قدمه ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وإن مناقشة المسائل المتصلة بالتنمية تتصف بأهمية بالغة في هذه المرحلة التي يتسم فيها مستقبل التنمية لأقل البلدان نمواً بالغموض. وإذا كان صحيحاً أنه يتعيّن على البلدان الفقيرة أن تأخذ على عاتقها المسؤولية الأساسية في إيجاد البيئة الملائمة لتعزيز النمو، فإنه لا غنى، بين إجراءات أخرى، عن قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون وتحسين وصول منتجات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق. ويتعيّن تحقيق الهدف الأخير ليس بإتاحة دخول الصادرات دون فرض رسوم جمركية أو حصص فحسب بل كذلك بوضع نظام مجدٍ لأفضليات التبادل التجاري، وهذا يتضمن إيلاء اهتمام خاص بأمن هذه الأفضليات، وتغطية المنتجات، وقواعد المنشأ والحدود القصوى للعرض. وفيما يتعلق بمسألة الديون الخارجية، من الملحّ زيادة تدابير تخفيف عبء الديون من أجل إنقاذ أقل البلدان نمواً من دوامة الفقر التي تدور فيها. في هذا السياق يتعيّن تهنئة مجموعة الثمانية للاتفاقات التي تمّ التوصل إليها في اجتماعها في كاناناسكيس بشأن إتاحة وصول سلع البلدان الأقل نموا إلى الأسواق دون سداد رسوم أو الخضوع لأي حصص، وزيادة بليون دولار في الصندوق الاستئماني لأكثر البلدان فقراً المثقلة بالديون، وزيادة استخدام المنح بدلا من القروض فيما يتصل بالبلدان الأكثر فقرا التي تنوء تحت وطأة الديون. ومن الأمور الملحة ضمان ملاءة الصندوق الاستئماني ومواصلة إيلاء الاهتمام بتخفيف عبء الديون على أقل البلدان نمواً.

٤٢ - ويرحب الوفد الماليزي بإنشاء مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة والتقدم الذي تحقق لاحقاً، بما فيه اعتماد إطار العمل. ويأمل أن يتم تخصيص موارد كافية لتمكينه من

القيام بمهام ولايته بصورة مناسبة. ويشجع أيضاً هيئات إدارة وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أن تدمج أهداف برنامج عمل بروكسل في برامج العمل الخاصة بها. وقال، بهذا الصدد إن عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) جدير بالثناء. كما يتعيّن على أقل البلدان نمواً والمجتمع الدولي عموماً أن يعتمدا إجراءات متناسقة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية لضمان تنفيذ برنامج العمل على الأجل الطويل.

٤٣ - **السيد ميناه** (توغو): قال إن وفده يتفق مع ما جاء في البيان الذي أدلى به ممثل فترويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل بنن، باسم أقل البلدان نموا، وذكّر بأن برنامج العمل المعتمد في بروكسل يؤكد من جديد الالتزام المعقود في إعلان الألفية فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً . وأضاف أنه إذا وُضع في الاعتبار أهمية تنفيذ ذلك البرنامج بشكل مناسب، فإن التدابير المتخذة حتى الآن من جانب الأمين العام عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦ تستحق الترحيب؛ وتشمل هذه التدابير بالأخص إنشاء مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة. وأقام الممثل السامي علاقات عمل ممتازة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، كما ينبغي على المجتمع الدولي بأكمله أن يقدم تبرعات لكفالة عمل هذا المكتب بصورة فعالة.

٤٤ - وتابع قوله إن وفد توغو يرحب بقرار المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان بإدراج برنامج عمل بروكسل في برنامج عمله وأنشطته؛ وهو يعتبر أنه ينبغي إنشاء صندوق استئماني خاص لتنسيق التدابير الوطنية، ودون الإقليمية، والإقليمية، والعالمية لتنفيذ البرنامج. ويتعين على جميع البلدان أن توفي بالتزاماتها التي تعهدت بها في المؤتمرات الرئيسية المكرسة لمسائل التنمية من خلال زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، واعتماد تدابير لتخفيف عبء الديون الخارجية، وتحسين الوصول إلى الأسواق لمنتجات أقل البلدان نمواً وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات هذه البلدان.

٤٥ - **السيد كوماسيث** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): أيد البيان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ورحب بإنشاء مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة؛ وشجع المكتب على مواصلة الاضطلاع بمسؤولياته. وأكد مجددا دعوة جميع الدول الأعضاء، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦، إلى تقديم كل الدعم والتعاون اللازمين للمكتب، وطلب من الأمين العام تكثيف الجهود الهادفة إلى تعبئة الموارد المالية الإضافية لعمل المكتب. وبالمثل أعرب عن ارتياحه بشأن المقررات التي اتخذها مجالس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وغيرها من وكالات وهيئات منظومة الأمم المتحدة لتعميم أهداف برنامج عمل بروكسل في أنشطتها. وطلب من المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تفعل نفس الشيء. ولضمان استعراض ومتابعة فعاليين لتنفيذ برنامج عمل بروكسل، فإنه ينبغي إعداد تقرير شامل قائم على النتائج بشأن التقدم المحرز، يوفر صورة واضحة للإنجازات وأوجه القصور. وأضاف أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تدعم، في هذا السياق استخدام مصفوفة لإنجازات جميع أصحاب المصالح على مستوى البلد، والمستويين الإقليمي والدولي. وتستطيع بهذه الطريقة كل من البلدان الأقل نموا وشركائها في التنمية من تقييم مستوى تنفيذ برنامج العمل سنويا، مع أخذ الالتزامات والمسؤوليات ذات الصلة في الاعتبار.

٤٦ - واستطرد يقول إن حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية نظمت منتدى وطني بشأن تنفيذ برنامج عمل

بروكسل، وأنشأت مركزا للتنسيق داخل لجنة التخطيط والتعاون. وقد تم إدماج بعض عناصر برنامج العمل في خطة التنمية الاجتماعية الاقتصادية المتوسطة المدى وفي البرنامج الوطني للقضاء على الفقر. وتعرب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن امتنانها لجميع وكالات الأمم المتحدة، فضلا عن جميع المانحين وشركاء التنمية في تقديم المساعدة التقنية والمالية. وقال إن الهدف النهائي لبلده هو تجاوز وضع أقل الدول نموا بحلول عام ٢٠٢٠ وتدرك حكومة وشعب لاوس أنها مسؤولة بشكل رئيسي عن تحقيق هذا الهدف. غير أنه من المأمول أن يستمر المجتمع الدولي في تقديم الدعم لتمكين جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من تحقيق هذا الهدف والاندماج في الاقتصاد العالمي.

٤٧ - **السيد كودجا** (بوركينا فاسو): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل فترويلا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والبيان الذي ألقاه ممثل بنن بالنيابة عن أقل البلدان نموا، وقال إن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا أعطى زخما لأنشطة الأمم المتحدة من أجل التنمية عن طريق تحديد مسؤوليات مختلف أصحاب المصالح بوضوح. وينبغي الإشارة إلى اقتراحات المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا الذي عقد في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٢ في كوتونو (بنن) بشأن إنشاء صندوق استئماني وإيجاد هيكل لمتابعة تنفيذ برنامج عمل بروكسل. وتدعو بوركينا فاسو اللجنة لتأييد هذه الاقتراحات.

٤٨ - وقال إنه يجب على أقل البلدان نموا أن تحد من الفقر وتواجه تحديات النمو الاقتصادي، والتنافس والحكم الديمقراطي عن طريق إزالة عقبات التنمية، وتحسين منافستها وتنفيذ استراتيجيات تنمية الموارد البشرية. غير أنها لا تستطيع تحقيق ذلك بمفردها. ولهذا سيحتاج تنفيذ برنامج عمل بروكسل دعما كبيرا من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، ومن التعاون والمدخلات اللامركزية من قبل المنظمات غير الحكومية. وأكد في هذا السياق على المبادرات التي أعلنها بعض الشركاء التي تدعم تنمية أقل البلدان نموا.

٤٩ - وعززت بوركينا فاسو شراكتها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن طريق تنفيذ هيكل سياسة اقتصادية، واستعراض الإنفاق العام، والمشاركة في مبادرة البنك الدولي لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتنفيذ هيكل استراتيجي لتحقيق النمو والحد من الفقر. وقد تم وضع آلية مع الشركاء الآخرين وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي لتحديد شروط العون لبوركينا فاسو. وقامت بوركينا فاسو، بمساعدة من منظومة الأمم المتحدة، بإعداد مشروع استراتيجية مساعدة البلدان وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتخطط حكومة بوركينا فاسو في سياق برنامج العمل للعقد ٢٠٠٠-٢٠١٠ للاستفادة من الإمكانيات لتحقيق التكامل بين المانحين. وستحاول بالإضافة إلى ذلك تسريع وتعزيز عمل الآلية التي أنشئت في إطار إصلاح شروط المساعدة الإنمائية. وتنوي الحكومة تحقيق اللامركزية في المعلومات، وإنشاء نظام لتجهيزها وتحليلها لإعداد بيانات عن الأوضاع المعيشية للأسر المعيشية، وبشكل خاص الفقيرة منها. وستقوم أيضا بإنشاء نظام رصد للفقر والتنمية البشرية المستدامة، والذي سيساعد في وضع الأولويات وتنفيذ الأنشطة. وسيتم إعداد تقارير في منتصف العقد ونهايته، وذلك بالتعاون مع الشركاء وهيئات المجتمع المدني.

٥٠ - **السيد شودري** (بنغلاديش): أيد البيان الذي أدلى به ممثل بنن بالنيابة عن الدول الأقل نموا وأشار إلى ضرورة تنسيق الأنشطة بالنسبة للبلدان على المستويات الوطنية، والإقليمية والدولية. وتم الاعتراف بالاحتياجات الخاصة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فضلا عن الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن دمج هذا العمل مع التزامات برنامج عمل بروكسل. وينبغي

الأخذ بعين الاعتبار ظروف البلد الأقل نموا على المستوى الوطني عند تنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والورقات الاستراتيجية للحد من الفقر. ويعتبر دور منسقي الأمم المتحدة المقيمين قيِّما في هذا المجال، وتدعم بنغلاديش اقتراحات الأمين العام لتعزيزها بشكل إضافي.

٥١ - وأعرب عن سروره لقيام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بالتنسيق الفعال لتنفيذ التزامات بروكسل. وهناك حاجة لتعزيز قدرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمتابعة تنفيذ برنامج عمل التنمية الذي أعده المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة. وينبغي في هذا السياق قيام الأونكتاد بتقديم دعم إضافي لأقل البلدان نموا في السنين القادمة. وينبغي لمؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية أن تلعب دورا هاما في تنفيذ برنامج عمل بروكسل وأن تتعاون بشكل وثيق مع منظومة الأمم المتحدة. وطلب في هذا السياق من المفوض السامي تقديم تقرير إلى اللجنة بشأن محادثاته مع مؤسسات بريتون وودز.

٥٢ - وأضاف أن إحدى الوظائف الرئيسية لمكتب الممثل السامي هي الدعوة لدعم أقل البلدان نموا. ويمكن للأطراف الفاعلة من المجتمعات المدنية الوطنية والدولية الإسهام بشكل كبير، وطلب من المفوض الخاص تقديم تفاصيل عن خططه لتعبئتها في مسعى التآزر لتنفيذ برنامج عمل بروكسل، وبشكل خاص دعم المبادرات على المستوى الوطني.

٥٣ - ومن جانبها أظهرت بنغلاديش التي استكملت وضع اللمسات الأخيرة في ورقة استراتيجية مؤقتة للحد من الفقر مع جميع أصحاب المصالح الرئيسيين، في العديد من المناسبات التزامها بمحو الفقر المدقع عن طريق استخدام آليات مبتكرة مثل الائتمانات الصغيرة وتشجيع التعليم غير الرسمي. وقال إن القضاء على الفقر يتعين أن يتم في بيئة تتصف بالتعددية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة والحكم الرشيد.

٥٤ - **السيد بلانكو دومينغيز** (الجمهورية الدومينيكية): أيد البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين ورحب بإنشاء مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة. وقال إن استعراض للمنجزات الاجتماعية والاقتصادية خلال التسعينات يبين أنه بالرغم من الجهود التي بُذلت من أجل الحرية والترتيبات الاقتصادية، والإصلاحات السياسية والهيكلية وإيجاد بيئة ملائمة في أقل البلدان نموا، فلم يقم المجتمع الدولي بالوفاء بالتزاماته التي قطعها على نفسه في باريس خلال المؤتمر الثاني. وبالرغم من أنه لا يمكن إنكار أن المسؤولية الرئيسية للتنمية تقع على عاتق البلدان نفسها، فإن الدعم الثابت أمر حيوي في هذا السياق و لم تف الحكومات والمنظمات الدولية إلا بشكل جزئي بالتزاماتها التي قطعتها في كل من مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة خلال السنوات العشرة الماضية.

٥٥ - وأضاف أن تحسين الوضع الإنساني هو شرط أساسي لتحقيق السلام ومكافحة الإرهاب، وأن أقل البلدان نموا، والبلدان الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة تتطلب اهتماما عاجلا عن طريق إعداد شامل يمكنها من مواجهة عوامل الضعف الصعبة التي تواجهها. وأبرز الاختلاف في مواقف حكومات الدانمرك، ولكسمبرغ، والنرويج، وهولندا والسويد التي أوفت بأهداف تخصيص ٠,١٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لمساعدة أقل البلدان نموا، وبين مانحين آخرين في لجنة مساعدة التنمية التي خفضت عونها من ٠,٠٩ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٠٥ في المائة في عام ١٩٩٨.

٥٦ - وأكد على أن المؤتمرات التي عقدت في الدوحة، ومونتيري وجوهانسبرغ هي أسس لإيجاد اتحاد عالمي لصالح التنمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، غير أن نجاح هذه المؤتمرات سيكون زائفا إذا لم يتم تنفيذ برامج عملها كاملة وبكفاءة. وأضاف أن وفد بلده يعرب عن القلق إزاء إمكانية إنشاء هياكل جديدة وغير منتجة لمتابعة كل من المؤتمرات التي عقدت مؤخرا. لهذا فإنه يؤيد إنشاء فريق عمل رفيع المستوى، يتميز بالصفة التمثيلية المتساوية، ويكون هيئة حكومية دولية ويشمل جميع الفاعلين المسؤولين عن التنمية ويحدد النقاط الواردة في أهداف إعلان الألفية التي تتوافق مع خطط بروكسل، ومونتيري وجوهانسبرغ، دون استثناء أقل البلدان نموا، والدول غير الساحلية، والدول النامية الجزرية الصغيرة، ومجتمعات السكان الأصليين والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وبذا تكون الالتزامات التي تتحملها الجهات الفاعلة في النظام ظاهرة للعيان ويتم تقييم مدى امتثال كل من الفرقاء من زاوية واحدة. وأكد على الحاجة لأن تتجلى الاتفاقات والقرارات في إجراءات حقيقية للتنمية مما يساعد في تضييق الهوة الاجتماعية والاقتصادية بين البلدان.

٥٧ - **السيد بنجور** (اليابان): قال إن وفده يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل فنزويلا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل بنن بالنيابة عن أقل البلدان نموا، ورحب بإنشاء مكتب الممثل السامي. وقال إن المكتب حقق تقدما ملموسا بالرغم من قلة الموارد. غير أنه مجهز بشكل كامل لأداء المهام المنوطة به، ويحتاج إلى موظفين مؤهلين لملء الشواغر التي وافقت عليها الجمعية العامة؛ وأضاف أن وفده يأمل أن تقوم الدول الأعضاء بتقديم المساهمات الطوعية، كما طلب الأمين العام.

٥٨ - إن التعاون بين جميع أصحاب المصلحة يشكل أمرا أساسيا في تنفيذ البرامج ذات الصلة لبرنامج عمل بروكسل، ويرحب وفده في هذا المجال بعلاقات العمل الوثيقة التي أقامها مكتب الممثل السامي مع المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، فضلا عن الصلات التي يعمل على إيجادها مع المجتمعات المدنية. ويشير وفده بالتقدير إلى المقررات التي اتخذتها الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، واليونيسيف، ومنظمة التجارة العالمية، من أجل تعميم أعمال والتزامات برنامج العمل في عملها. وتلعب هذه المنظمات، وبشكل خاص الأونكتاد، دورا أساسيا في تنفيذ برنامج العمل، ولهذا فإن هناك حاجة لتوفير الموارد اللازمة لتعزيز قدرتها التشغيلية.

٥٩ - وأضاف يقول إن الدول الأعضاء في المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا، الذي عقد في كوتونو من ٥ إلى ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٢ برعاية حكومة بنن، أكدت مجددا على التزامها بتنفيذ برنامج عمل بروكسل. والنتيجة الهامة التي حققها المؤتمر هي الدعوة في إعلان كوتونو لإنشاء صندوق استئماني لأقل البلدان نموا، يديره مكتب الممثل السامي، بهدف توفير الدعم لهذه البلدان من أجل تنفيذ برنامج العمل. وقال إن وفده يأمل في أن تلقى هذه المبادرة الدعم المالي من شركاء التنمية، التي لن يكون من الممكن بدون تعاونها ودعمها التصدي للقضايا البالغة الأهمية، مثل انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وتراكم الديون الخارجية، وتجارة السلع الأساسية والزراعة وبناء قدرات أقل البلدان نموا.

٦٠ - استأنف السيد سوازو (هندوراس) رئاسة الجلسة.

٦١ - **السيد دا فونسيكا** (الرأس الأخضر): قال إن وفده يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا بنن باسم أقل البلدان نمواً، وفنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وما زال مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية

والدول النامية الجزرية الصغيرة يشكو من عدم كفاية الموظفين، ويأمل وفده أن يتم توفير الوسائل الكافية له، على وجه السرعة، لتمكينه من القيام بمهام ولايته. كما أن الرأس الأخضر باعتباره من أقل البلدان نمواً ودولة نامية جزرية صغيرة في آن معاً يمتلك دافعاً قوياً للتعاون مع المكتب لكفالة تنفيذ برنامجي عمل بربادوس وبروكسل تنفيذاً ناجحاً.

٦٢ - وتابع قوله إن الافتقار إلى الالتزام الواضح وعدم كفاية الاستجابة إلى احتياجات البلدان الأفريقية هما من بين أسباب النتائج المخيبة للآمال لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات، وينبغي العمل على ضمان ألا يتكرر هذا الوضع مع الأهداف الإنمائية للألفية. ويشدد وفده على أهمية تملك عملية التنمية. ومهما يكن من أمر فإن العديد من أقل البلدان نمواً يفتقر إلى الموارد البشرية الضرورية والقدرات المؤسسية لتوجيه العملية، لذلك يفضل أن يضع مكتب الممثل السامي وغيره من هيئات الأمم المتحدة المعنية طرقاً عملية لمساعدة هذه الحكومات على التغلب على صعوباتها. ويتعين أيضاً على المكتب أن يعمل على إتاحة تجارب البلدان الأخرى التي تنتمي إلى أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة وممارساتها الفضلى.

٦٣ - وتابع كلامه قائلاً إن الإعلان المعتمد في المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً المنعقد في كوتونو هو وثيقة تتسم بأهمية كبيرة إذ تبين التزام هذه الحكومات بتنفيذ برنامج عمل بروكسل، كما تتضمن التوصية المفيدة بإعداد مصفوفة للإنجازات المتصلة بتنفيذ برنامج العمل. كما أن الرأس الأخضر يؤيد الدعوة إلى إنشاء صندوق استئماني لمساعدة أقل البلدان نمواً في تنفيذ هذه المهمة.

٦٤ - إن الفقر قضية ملحة بالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، وآثاره على البيئة، وعلى التنمية المستدامة والسلام والأمن. لهذا السبب اعتمد إعلان الألفية ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الحد من الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ هدفهما الأساسي. وبهذا الصدد، اعتمد العديد من البلدان النامية استراتيجيات للحد من الفقر أو أنها بصدد إعدادها بدعم من منظمة الأمم المتحدة ومشاركة المجتمع المدني؛ كذلك قامت هذه البلدان باعتماد إصلاحات هيكلية لضمان الحكم الرشيد وتشجيع الديمقراطية. ولقد استكمل الرأس الأخضر وضع الورقةُ المؤقتة المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر وسيكون النص النهائي جاهزاً في عام ٢٠٠٣.

٦٥ - كذلك اتخذ العالم المتقدم النمو بعض الخطوات الهامة، كتشجيع الالتزامات التي قطعها على نفسه في مونتيري وكاناناسكيس وجوهانسبرغ. ويؤمل أن تترجم هذه الالتزامات قريباً إلى أعمال محددة تساعد البلدان النامية في الحد من الفقر وتعزز عملية الإصلاح. وبهذا الصدد، فإن مسألة الديون تتسم بأهمية فائقة ويتعين معالجتها كمسألة ملحة، بالأخص من خلال إلغاء الديون بالنسبة لجميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأقل البلدان نمواً.

٦٦ - واختتم كلامه قائلاً، إنه يلفت الانتباه إلى عملية التنقيح لتصنيف أقل البلدان نمواً التي ستتم في عام ٢٠٠٣. وقال أنه ينبغي في هذه العملية يؤخذ في الحسبان أن بعض البلدان، بما فيها الرأس الأخضر، تظهر مؤشرات قد تحجب حقيقة الضعف الشديد والتبعية الثقيلة لعوامل خارجية غير متوقعة. وفي حالة الرأس الأخضر، تحتاج هذه المؤشرات إلى أن تُقرأ في ضوء المشاكل الضخمة لنقص الموارد الطبيعية، والبطالة، والعزلة والتفاوتات الجغرافية، والجفاف، والتدهور البيئي والفقر. وينجم العديد من المؤشرات الإيجابية في الدخل الفردي، والصحة، والتعليم والمرافق الصحية، عن الإدارة الجيدة للمساعدة الأجنبية، والتحويلات التي يجريها المغتربون. مع ذلك فإن استدامة هذه الموارد غير مضمونة

وقد يؤدي انخفاضها إلى قلب هذا الوضع الإيجابي نسبياً. كما أن فقدان المزايا الرئيسية التي ترتبط بوضع البلد الأقل نمواً، قبل أن ينخرط البلد بثبات في طريق التنمية المستدامة، قد تؤدي إلى ارتداد البلد إلى تلك المجموعة خلال بضع سنوات، بحالة أسوأ من ذي قبل. ويأمل وفد بلده أن تؤخذ هذه الشواغل في الاعتبار أثناء الاستعراض في عام ٢٠٠٣.

٦٧ - **السيد إيزاتا** (أنغولا): قال متحدثاً باسم البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إنه يؤيد البيانين اللذين قدمتها فترويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وبنن باسم أقل البلدان نمواً، ويثني على الجهود المبذولة من جانب الممثل السامي لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة. وقال إنه من الأمور الحتمية بالنسبة لمكتب الممثل السامي أن تُقدَم الموارد الضرورية في حينها وبطريقة يمكن توقعها بغية تسهيل قيامه بمهامه في تنفيذ برنامج عمل بروكسل.

٦٨ - كما ترحب الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي باعتماد إعلان كوتونو، الذي أعادت حكومات أقل البلدان نمواً تأكيد مسؤوليتها الأولوية عن تنفيذ التنمية فيها وتدعو المجتمع الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف إلى تقديم الموارد الكافية والمساعدة التقنية المناسبة لتمكينها من تحسين قدرتها الإنتاجية بغية بناء قاعدة التنمية المستدامة فيها. وتعيد تأكيد الالتزام الجديد الذي قطعه على أنفسهم رؤساء الدول الأفريقية داخل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، مما يمثل رؤية مشتركة للمستقبل وقناعة متبادلة بضرورة القضاء على الفقر ووضع البلدان الأفريقية بشكل عام وأقل البلدان نمواً بشكل خاص على طريق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. إن برنامج عمل بروكسل ونيباد هي برامج متممة.

٦٩ - وعلى حين ترحب الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالتطورات الإيجابية الأخيرة في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن المنطقة ما تزال تواجه مشاكل متنوعة، بما فيها نقص الأغذية، والآثار المدمرة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا، والسل وغيرها من الأمراض المعدية. وما زال عبء الدين الخارجي يقيد قدرة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على معالجة المسائل الهيكلية ودفع عجلة النمو والتنمية. كما أن منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على استعداد للقيام بدورها في تنفيذ برنامج عمل بروكسل. وهي بصدد استكمال خطتها الاستراتيجية الإرشادية الإقليمية التي ستساهم، وفق اعتقادها، في التصدي للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً. وهي تأمل بأن يوفي المجتمع الدولي بالالتزام الذي تعهد به في بروكسل ويواصل مساعدة المنطقة في معالجة الأزمة الإنسانية.

٧٠ - **السيد كاسادو** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)): شدد على أن أقل البلدان نمواً تشغل مكاناً مركزياً في برامج اليونيدو وقال إن أنشطة اليونيدو في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل الدول نمواً تركز على الالتزام الرابع (بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نمواً) والالتزام الخامس (تحسين دور التنمية والتجارة) من برنامج العمل. وقدمت اليونيدو في ذلك المؤتمر رسمياً برنامجها الموسع والمصمم لتمكين أقل البلدان نمواً من المشاركة في التجارة العالمية؛ ولقد تمّ إنشاء صندوق استئماني لتمويل تلك المبادرة.

٧١ - وتابع كلامه قائلا، إن مبادرة تيسير التجارة/ والوصول إلى الأسواق تجري بصورة حسنة بميزانية مقدارها ثمانية ملايين يورو يموّلها الإتحاد الأوروبي، وهي تشمل الدول الثماني الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (وامو)، سبع منها هي من أقل البلدان نمواً. ووضعت

اليونيدو أيضاً بالاشتراك مع وامو برنامجاً تجريبياً بشأن إعادة تشكيل القطاع الصناعي ورفع مستواه، لفترة مدتها خمس سنوات بميزانية مقدارها ١٢ مليون دولار أمريكي. ومن المتوقع أن يساهم الإتحاد الأوروبي في تمويل هذا البرنامج الذي سيمكّن مئات من المؤسسات الصناعية في بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا من مواجهة المنافسة الدولية بفضل تفكيك الحواجز التجارية تدريجياً. كما يهدف البرنامج إلى المساهمة في عملية التكامل الإقليمي لبلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ويتماشى مع أغراض وأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). وفي حلقة دراسية عُقدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا (نيجيريا)، وضع النص الختامي لبرنامج مشترك بين الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا/والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تيسير التجارة/والوصول إلى الأسواق/وإعادة تشكيل القطاع الصناعي ورفع مستواه للدول الأعضاء السبع غير المشمولة بالبرنامج المشترك للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا/والإتحاد الأوروبي، من بينها ست دول من أقل البلدان نمواً. ويستغرق البرنامج فترة مدتها خمس سنوات وتبلغ ميزانيته نحو ٢٩ مليون دولار. كما أن اليونيدو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تسعيان للحصول على دعم الجهات المانحة. كما وُضع برنامج لأقل سبع بلدان نمواً من أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وبرنامجان هادفان لتعزيز تنمية الأعمال التجارية الصغيرة في القطاع الصناعي – الزراعي. يتعلق البرنامج الأول بتنمية المشاريع الصغرى جداً والمشاريع الصغيرة في مجال مصائد الأسماك والصناعة الزراعية في المناطق الريفية من السنغال؛ وجرى تنفيذه بمساهمة مالية مقدارها ٦٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأدى إلى إثارة اهتمام الجهات المانحة كالنمسا وفرنسا ولكسمبرغ. كما يُتوقع أن يكرّر تنفيذ هذا البرنامج لاحقاً في دول أخرى من أقل البلدان نمواً ذات الاقتصاد المزدوج، أي على سبيل المثال، قطاع حديث صغير وقطاع غير رسمي واسع يحتاج إلى التحديث. أما البرنامج الثاني فيهدف إلى تعزيز قدرة المنظمات الوسيطة للمجتمع المدني والقطاع الخاص في قطاع التجارة الزراعية. وتبلغ الميزانية الأولية لهذا البرنامج نحو ستة ملايين دولار.

٧٢ - وتابع كلامه قائلاً إن التعاون مع المنظمات الأخرى اكتسب أيضاً أهمية كبيرة في إجراءات متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل الدول نموا. وكمثال، فقد شاركت اليونيدو في لجنة التجارة والتنمية التابعة لمنظمة التجارة العالمية، واللجنة المعنية بالحواجز التقنية للتجارة، واللجنة الفرعية لأقل البلدان نموا. إضافة إلى ذلك، ستنظم اليونيدو بالاشتراك مع اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية حلقتي عمل إقليميتين في أفريقيا في إطار برنامج الدوحة الإنمائي، بغية تحسين مشاركة أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية. كما أن اليونيدو تشترك مع اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، والدائرة الاستشارية لشؤون الاستثمارات الخارجية، ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف، في البرنامج المتعدد الوكالات لتشجيع الاستثمار الذي يهدف إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أقل البلدان نمواً.

٧٣ - وواصل كلامه قائلاً إن الالتزامات التي قطعتها اليونيدو على نفسها لتعزيز نظم الطاقة المستدامة تمخضت عن العديد من المشاريع وأنشطة المتابعة. وبالتحديد، أعدّت مشاريع في مجال الطاقة المتجددة لتشجيع استثمار الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الإحيائية في المناطق الريفية لفائدة ستة من أقل البلدان نمواً. واعتمد مرفق البيئة العالمية بالفعل تمويل البرنامج في زامبيا. وهناك في مجال الطاقة، مشروع آخر هو البرنامج الإقليمي لمنهاج العمل المتعدد

المهام، وهو مبادرة مشتركة بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، توفر محرك ديزل بسيط لإدارة أدوات مختلفة كمطحنة حبوب أو مقشرة أو جهاز شحن بطاريات أو لتوليد الكهرباء للإضاءة والتبريد. وسيتم قريباً إدراج البرنامج المتعدد المهام في برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٧٤ - **السيد أُوان** (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)) قال أن أنشطة منظمة الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، تجمع بين البحوث وتحليل السياسات وتعزيز بناء توافق الآراء بشأن المسائل الأساسية والتعاون التقني لبناء القدرات. وتركز البحوث وتحاليل السياسات بشكل رئيسي على مسائل الاقتصاد الكلي والمسائل القطاعية والمواضيعية لصالح أقل البلدان نمواً، مع تركيز خاص على التجارة، والاستثمار والتكنولوجيا. كما إن الهدف الرئيسي لمنظمة الأونكتاد في هذا المجال هو المشاركة في مناقشات السياسة الشاملة وبناء توافق الآراء بشأن وسائل إدماج أقل البلدان نمواً بصورة مفيدة في النظام التجاري المتعدد الأطراف والاقتصاد العالمي.

٧٥ - وثمة عنصر هام في عمل أمانة منظمة الأونكتاد في مجال البحوث وتحليل السياسات المتعلقة بأقل البلدان نمواً هو تقريرها ''أقل البلدان نمواً، ٢٠٠٢''. وسيناقش هذا التقرير في الدورة التنفيذية لمجلس التجارة والتنمية المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وهناك مساهمة تحليلية أخرى للأونكتاد في عمل منظمة الأمم المتحدة المتصل بالفوائد الناجمة عن وضع أقل البلدان نمواً وبالانتقال السلس للبلدان التي ترتقي من فئة أقل البلدان نمواً.

٧٦ - كما أن أنشطة التعاون التقني للأونكتاد تهدف قبل كل شيء إلى التخفيف من قيود العرض والطلب التي تواجه أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، مع تركيز خاص على تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات ذات الطابع المؤسسي وتوفير المشورة السياسية في مجال واسع من المسائل، بالأخص التجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا، وتنمية المؤسسات وإدارة الديون.

٧٧ - واستطرد قائلاً، إن منظمة الأونكتاد واصلت باستمرار إدماج عملها لصالح أقل البلدان نمواً في كل المجالات المواضيعية والأنشطة التنفيذية. بناءً عليه، وتلبية لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦، قام الأمين العام لمنظمة الأونكتاد بتعديل اسم مكتب المنسق الخاص ووظائفه فأطلق عليه تسمية البرنامج الخاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة. وسيرتكز التوجه التنفيذي الجديد للبرنامج الخاص على ركيزتين رئيسيتين هما تنسيق عمل مختلف شُعب الأونكتاد لصالح فئات البلدان الثلاث، التي تُعامل كقضايا شاملة، والقيام ببحوث وتحليلات محددة وكذلك تنفيذ بعض مشاريع التعاون التقنية.

٧٨ - ونظراً للأولوية التي يتسم بها تعزيز التنسيق والتعاون بين هيئات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، دعا أمين عام الأونكتاد، الممثل السامي ونائب رئيس البنك الدولي إلى المشاركة في مداولات المجلس في تشرين الأول/أكتوبر بشأن المسائل التي تهم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة. وتعمل الأونكتاد ومكتب الممثل السامي بالفعل بشكل وثيق في عدة مجالات، كل في إطار ولايته الخاصة.

٧٩ - وختم كلامه قائلاً، إن مجلس التجارة والتنمية استعرض بتعمق، خلال دورته التاسعة والأربعين أنشطة الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً، بما فيها التوجهات العامة

لأعماله المستقبلية، وشجع الأمانة على متابعة أنشطتها. كما شدد على ضرورة أن تسهم الأونكتاد في الاستعراضات التي كُلّفت بها من قِبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، لتنفيذ برنامج العمل. وأضاف أن المجلس يلاحظ مع التقدير البحوث والخدمات الاستشارية التي قدّمتها الأمانة بشأن الضعف الاقتصادي لعدد من البلدان وأوصى بوجوب أن تواصل هذا العمل. كما شدد المجلس على أهمية المساعدة التقنية في تحسين المشاركة الفعالة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، والنهج المتماسك المتّبع في سياق إطار العمل المتكامل. وأدّت الاستنتاجات المعتمدة من جانب المجلس إلى مجموعة من أنشطة المتابعة من جانب البرنامج الخاص في العديد من المجالات الهامة، بما فيها البحوث المتعلقة بالسياسة العامة والتحليلات والتعاون التقني، مع الإشارة بشكل خاص إلى التنوع في قطاع المنتجات الأساسية؛ وأثر التزامات الوصول إلى الأسواق التي قطعتها على نفسها شركاء أقل البلدان نمواً في التنمية، وبصورة خاصة مبادرة ''كل شيء عدا السلاح''، وقانون الولايات المتحدة المتعلق بنمو وتعزيز الإمكانيات التجارية في أفريقيا وغيرها من الأفضليات التجارية، والفوائد الفعلية المتصلة بحالة أقل البلدان نمواً؛ وإطار العمل المتكامل وبناء القدرات. وسيقدم الأونكتاد تقرير المجلس والاستنتاجات التي اتفق عليها إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.